

معلمو الأردن "لن يتراجعوا" أمام الاعتداء على نقاباتهم

قال عضو مجلس نقابة المعلمين الأردنيين، السيد كفاح أبو فرحان، إن المعلمين في الأردن "يصرون أيما إصرار على حقهم القانوني في التنظيم النقابي"، مشدداً على عدم الاستسلام عقب إقدام الحكومة على حل النقابة في تموز/ يوليو الماضي وتوقيف عدد من أعضائها.

وفي حديث مع مركز التضامن العمالي، قال السيد كفاح أبو فرحان من خلال المترجم إن "المعلمين والمعلمات يؤكدون مرارا وتكرارا رفض الإجراءات المتخذة بحقهم، وعزمهم عدم التراجع حتى تعود نقاباتهم إلى وضعها القانوني السابق".

ويذكر أن اتحاد المعلمين في الأردن والذي يمثل 140 ألف عضو فعال كان قد شنّ إضراباً دام لمدة شهر في 2019 وذلك على أثر فشل الحكومة في الإستجابة لمطلبه المتمثل بزيادة 50% على الرواتب. ونتيجة لذلك الإضراب حصل المعلمون على زيادة بنسبة 35% على رواتبهم بالإضافة الى إجراء 14 تحسين ولعل الأهم منها هو إشتراك النقابة في إدارة صندوق التوفير للمعلمين والذي يبلغ رصيده الكلي أكثر من 141 مليون دولار.

وداهمت الشرطة في تموز/ يوليو الماضي مقر النقابة الرئيسي في العاصمة عمان بالإضافة إلى مدهامة 11 مقرا من مقار هيئات الفروع في المحافظات، وأوقفت آلاف المعلمين بما في ذلك نائب نقيب المعلمين، ناصر النواصرة. وجرى لاحقا الإفراج عن المعلمين بعد شهر من توقيفهم، وبينهم عدد من الذين أعلنوا إضرابا عن الطعام حينها. ولا تزال الملاحقات القضائية مستمرة بحق البعض منهم وفق ما جاء على لسان كفاح أبو فرحان. وبالإضافة إلى ذلك، أحالت الحكومة 62 معلما ومعلمة إلى الاستبعاد أو التقاعد المبكر "عقبا لهم على التعبير عن آرائهم" وفق ما أفادت به إحدى أعضاء الفريق القانوني الممثل للنقابة، المحامية هالة عاهد، وذلك في حديثها مع مركز التضامن العمالي.

كما أن الحكومة قامت بحل اتحاد نقابات العمال في الأردن لمدة سنتين وذلك في شهر ديسمبر من عام 2020 وسجنت أعضاء هيئته الإدارية لمدة عام واحد.

قمع الحريات النقابية وطريق الديمقراطية المحفوف بالمخاطر

أدانت الحركة العمالية العالمية والمنظمات الحقوقية الدولية خطوة الحكومة الأردنية عقب إغلاق نقابة المعلمين. **وقالت** مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إن "الإجراءات المتخذة بحق نقابة المعلمين تشير إلى نمط متزايد من قمع الحريات العامة وتقييد الفضاء المدني والديمقراطي من طرف الحكومة الأردنية بما في ذلك ضد نشطاء حقوق العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأولئك الذين انتقدوا الحكومة سلميا".

وفي تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، **منعت السلطات عقد مؤتمر صحفي** دعت إليه النقابة من أجل مناقشة ظروف المعلمين، حيث نفذت الأجهزة الأمنية الأمر الصادر عن محافظ العاصمة بهذا الخصوص.

وأصدرت منظمات المجتمع المدني والنقابات في الأردن بيانا تضامنيا أدانت فيه الإجراءات التي تستهدف الحق في تشكيل النقابات وغير ذلك من الحريات المدنية. ويُذكر أن نجاح نقابة المعلمين في حمل الحكومة على الموافقة على اتفاق عبر المفاوضات الجماعية، والموقف القوي الذي تبناه المعلمون دفاعا عن حقوقهم قد شكل أنموذجا جذب اهتمام قطاعات واسعة من الرأي العام. وقالت المحامية هالة عاهد إن سبب إقدام الحكومة على إغلاق النقابة يُعزى جزئيا إلى "أنها قد أصبحت مقصدا لكل من يريد التجمع سلميا، وتحولت إلى منبر يتيح للطبقة الوسطى أن تعبر عن امتعاضها إزاء الأوضاع من خلاله".

وقالت المحامية هالة عاهد إن "هناك رسالة رمزية يُراد تمريرها هنا، ومفادها أنه بوسع المسؤولين التغول على الحريات الدستورية طالما أمنوا عدم تعرضهم للمساءلة". وأضافت القول إن "ذلك قد يكون مؤشرا على أن الفترة القادمة سوف تكون فترة قمع وكبت وتقييد للحريات بشكل مباشر وصريح".

التراجع عن مكاسب الربيع العربي 2011

تأسست نقابة المعلمين الأردنيين في 2012 بموجب مرسوم ملكي أعاد إحياء النقابة التي أوقفت عن العمل منذ خمسينيات القرن الماضي. وكان التوسع في حرية التنظيم النقابي من بين بعض الحريات المدنية التي دافع العمال بمختلف أطيافهم عنها وتمكنوا

من الظفر بها إبان الانتفاضات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2011. وقد شهد ذلك العام أيضا تعديل الدستور في الأردن بما يكفل حق الأحزاب السياسية والنقابات في التنظيم رسميا.

ولطالما ناضل المعلمون على مدار عقود من الزمن من أجل نيل حقوقهم في التنظيم النقابي والتفاوض الجماعي، وُرُج بالكثير منهم في السجن عام 1975 عقب تشكيل لجان فرعية تمهيدا لتأسيس نقابة لهم. كما جوبه حراك المعلمين المتجدد في أوائل التسعينات بالمنع من التنظيم النقابي بعد أن تذرعت الحكومة بأحكام الدستور حينها لتبرير رفضها الاعتراف بنقابة للمعلمين.

وقال كفاح أبو فرحان إن "انتصار عام 2012 قد تحقق جراء التضحيات العمالية". كما أضاف إنه "من الخطير، بل ومن الخطير جدا، أن تُجرّد النقابات من حقوقها". ويُذكر في هذا السياق أن الحكومة الأردنية لما تصادق بعد على [اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87](#) حول الحرية النقابية وحماية حقوق التنظيم وذلك على الرغم من أن المحكمة الدستورية قد اعترفت بتلك الاتفاقية.

والجدير بالذكر أن الحكومة قد سلّطت جلّ غضبها على اتحاد المعلمين في الأردن بعد أن قام الأتحاد ومن خلال صفحته على الفيسبوك بحث أعضاءه على تقديم أفكار لكيفية تسليط الضغط على الحكومة وحثها على الالتزام بما وعدت به فيما يخص زيادة الرواتب. وإن إحد المقترحات كان قد دعى الى التظاهر والإعتصام وإقترح فعاليات تشمل التفكير المشاركة بالانتخابات الوطنية أو مقاطعتها.

وأضافت السيدة عاهد أن اتحاد المعلمين في الأردن لم يرتكب أية انتهاكات قانونية لأنه لم يدعو أصلاً الى مقاطعة الانتخابات كما وأن الدعوة الى التظاهر ليست مخالفة قانونية، وقالت "ليس هنالك أي جرم قد تم ارتكابه". وأن الفعل الإجرامي الوحيد بموجب هذه القضية هو فقط إذا ما تم منع الناس بالقوة من الحضور للتصويت".

و
كما أضافت " لم يسمح للشهود بالحضور للدفاع عن أعضاء الهيئة الإدارية لاتحاد المعلمين في الأردن، أثناء المحاكمة".

"إذا ظلت النقابة غائبة، فسوف نعود إلى أيام ما قبل عام 2012" وفق ما جاء على لسان كفاح أبو فرحان الذي أضاف قائلا إنه "على المعلمين أن يطالبوا بحقوقهم من خلال الضغط والمناصرة وكسب التأييد. وعلاوة على ذلك، يواجه المعلمون تدهورا في الأوضاع وصعوبات في الحفاظ على أرقى المستويات الممكنة من الأداء. وهذه انتكاسة إلى الوراء فيما يتعلق بالإصلاحات المستقبلية في الأردن".

ومع ذلك، فقد أكد كفاح أبو فرحان أنه لن يتم إسكات صوت المعلمين، مشيرا إلى أنهم قد نظموا احتجاجا في كانون الثاني/ يناير الماضي على الرغم من قيام قوات الأمن بإغلاق الطرق المؤدية إلى مبنى مجلس الأمة في العاصمة عمان. كما عمدت الحكومة إلى وضع سياج معدني يحيط بساحة مكشوفة تقع مقابل مبنى المجلس في محاولة لمنع التجمعات الكبيرة هناك.

هذا ويُذكر أن المعلمين والمعلمات لطالما حملوا أثناء احتجاجاتهم [لافتات](#) تدعو إلى مساندة حرية التفاوض من أجل أجور وظروف عمل أفضل من خلال نقابتهم المشكلة بحرية. واختتم كفاح أبو فرحان حديثه قائلا "إن نقابتنا هي إنجاز وطني لن يتخلى عنه المعلمون الأردنيون" مضيفا وبكل بساطة: "أعيدوا نقابة المعلمين".